

PCT/A/50/5

الأصل: بالإنكليزية

التاريخ: 7 ديسمبر 2018

اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات

الجمعية

الدورة الخمسون (الدورة الاستثنائية التاسعة والعشرون)

جنيف، من 24 سبتمبر إلى 2 أكتوبر 2018

التقرير

الذي اعتمده الجمعية

1. تناولت الجمعية البنود التالية التي تعنيها من جدول الأعمال الموحد (الوثيقة A/58/1): 1 و2 و4 و5 و6 و11 و"2" و12 و21 و29 و30.
2. وترد التقارير الخاصة بتلك البنود، فيما عدا البند 21، في التقرير العام (الوثيقة A/58/11).
3. ويرد التقرير الخاص بالبند 21 في هذه الوثيقة.
4. وترأس الاجتماع السيد سندرس لغنوفسكي (لاتفيا)، رئيس جمعية معاهدة التعاون بشأن البراءات.

البند 21 من جدول الأعمال الموحد

نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات

تقرير عن الفريق العامل لمعاهدة التعاون بشأن البراءات

5. استندت المناقشات إلى الوثيقة PCT/A/50/1.

6. وقدمت الأمانة تلك الوثيقة التي تتضمن تقريراً عن الدورة الحادية عشرة للفريق العامل لمعاهدة التعاون بشأن البراءات (الفريق العامل). وكان للدورة جدول أعمال زاهر تضمن 29 بنداً و25 وثيقة عمل. فكان ذلك دليلاً على الاهتمام المتواصل المولى لتطوير نظام معاهدة البراءات ركيزةً لنظام البراءات الدولي من أجل إدخال مزيد من التحسينات لفائدة المكاتب والمستخدمين. وقدمت إلى الجمعية وثيقة منفصلة (الوثيقة PCT/A/50/2) لتبّت فيها، تتضمن تغييرات في اللائحة التنفيذية لمعاهدة البراءات وافق عليها الفريق العامل. وقد طلب الفريق العامل من المكتب الدولي إعداد وثيقة (الوثيقة PCT/A/50/3) كي تنظر فيها الجمعية تقترح إدخال استشارة طلب التعيين بصفة إدارة للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات. وقدمت نبذة عامة عن كل البنود التي نوقشت أثناء الدورة في ملخص الرئيس المرفق بالوثيقة.

7. وتحدث وفد السلفادور باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاربيبي مؤكداً تأييده لاقتراح البرازيل الوارد في الوثيقة PCT/WG/11/18 بشأن رسوم معاهدة البراءات من أجل تشجيع الجامعات على إيداع طلبات البراءات. وذكر بأن الاقتراح قد استند إلى تقديرات محكمة أجرتها شعبة الشؤون الاقتصادية والإحصاءات وتدعمها وثائق أخرى. ووفقاً لما جاء في دراسات كبير الاقتصاديين في الويبو، تتأثر الجامعات في البلدان النامية بمستويات الرسوم أكثر بسبعة أضعاف من فئات المودعين الأخرى. ويعني ذلك أن خفض الرسوم على تلك الفئة هي أفضل وسيلة لمساعدتها على زيادة إيداعاتها من البراءات. وأدجت في صيغة الاقتراح المنقح التعليقات والملاحظات التي أبدتها الوفود إبان الدورتين التاسعة والعاشر للفريق العامل بشأن المستفيدين والتأثير المالي للخفض المقترح. ووسعت التغييرات المقترحة قاعدة المستفيدين لتشمل الجامعات من البلدان النامية والمتقدمة. فضلاً عن ذلك، حُدد عدد أقصى من الطلبات السنوية لكل جامعة يختلف بين البلدان النامية والمتقدمة. ومن ثم، تسنى مراعاة الشواغل المتعلقة بتأثر الويبو مالياً من جراء خفض الرسوم. وسيتيح تطبيق خفض الرسوم الاستفادة من مجموعة أكبر من المواهب والموارد في الجامعات والاستجابة للحاجة الحقيقية إلى تحسين استخدام موارد المعرفة وتشجيع البحوث في مجال المنتجات والخدمات الجديدة. ومن ثم، حث الوفد على إيلاء الاهتمام الواجب لذلك الاقتراح.

8. وشكر وفد البرازيل وفد السلفادور على بيانه باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاربيبي تأييداً لاقتراح البرازيل بشأن تخفيض الرسوم على الجامعات. وقال إن التأثير الإيجابي للجامعات في نمو إنتاجات الاقتصادات الوطنية موثق في المؤلفات الأكاديمية. إذ وجدت الدراسات بانتظام أن المعارف التي تولدها الجامعات تعزز نواتج القطاع المعني وتؤدي إلى تأثير إيجابي قوي وغير مباشر على الابتكار في مختلف القطاعات الاقتصادية. ودفع ذلك البلدان إلى اعتماد سياسات عديدة لتشجيع أنشطة البحث والتطوير في الجامعات. ومع ذلك، بقيت حصة الجامعات من مجموع طلبات البراءات منخفضة إذ بلغت 4.15 بالمئة في عام 2016. ويشير ذلك إلى أن الجامعات لا تزال تواجه العديد من التحديات في عملية إيداع البراءات. فضلاً عن ذلك، كشفت دراسة أجرتها المفوضية الأوروبية أن تكاليف البراءات هي العائق الرئيسي أمام إيداعات البراءات في جامعات الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وألمانيا وفرنسا وإسبانيا والسويد وبولندا والهند وجمهورية

كوريا واليابان والصين. وإذا كان الأمر كذلك في تلك البلدان، فلا شك في أن المسألة أكثر إلحاحاً في البلدان التي تتمتع بموارد أقل. وبناء على الأدلة واستكمالاً للسياسات المعتمدة وطنياً، قدّمت البرازيل اقتراحاً لتيسير انتفاع الجامعات بنظام معاهدة البراءات. وهدف ذلك الاقتراح إلى الاستفادة من رسوم معاهدة البراءات بصفتها أداة تحفيزية تؤثر إيجاباً في إبداعات الجامعات دون التأثير جوهرياً في عامل استرداد التكاليف عن طريق الرسوم. ومن ثم، سيؤدي خفض الرسوم المقترح عملياً إلى زيادة بنسبة 7 بالمئة في إبداعات الطلبات من الجامعات، ولا سيما في البلدان النامية، مما يساهم في تحفيز الابتكار والإبداع وهو من أهداف الويبو الرئيسية. وسيؤثر إيجاباً في إبداعات الجامعات دون تأثير كبير في تدفق الإيرادات. ويتأشى خفض الرسوم أيضاً مع عدد من أهداف الويبو الاستراتيجية مثل الهدف الاستراتيجي الثاني (تقديم خدمات عالمية في مجال الملكية الفكرية) والثالث (تسهيل الانتفاع بالملكية الفكرية في سبيل التنمية) والخامس (المصدر العالمي لمراجع المعلومات والدراسات المتعلقة بالملكية الفكرية) والسابع (الملكية الفكرية وقضايا السياسات العامة العالمية) فضلاً عن الهدف العام للويبو ضمان توسيع نطاق استخدام أنظمة التسجيل العالمية التي توفرها. وتلقى الاقتراح تأييد 108 بلدان إبان الدورة الحادية عشرة للفريق العامل أي تأييد ثلثي الدول المتعاقدة على معاهدة البراءات. ومن ثم توجد حاجة ملحة إلى الاستجابة لتوقعات تلك البلدان المنتمة إلى مناطق مختلفة من العالم ومستويات مختلفة من التنمية. ورأى الوفد أنه يمكن مناقشة تخفيضات الرسوم على جامعات البلدان المتقدمة مع مراعاة التقديرات التي أعدها كبير الاقتصاديين في الويبو بشأن التأثير المالي على المنظمة. واستعداد كل المجموعات الإقليمية لمناقشة الاقتراح قد شجّع الوفد على مواصلة المناقشة إبان الدورة التالية للفريق العامل. وسيتمكن تطبيق سياسة الرسوم المقترحة الاستفادة من مجموعة واسعة من المواهب العلمية والتكنولوجية في تلك الجامعات حيث توجد حاجة ملحة إلى الانتفاع بذلك المصدر من المعرفة ووضع حوافز إضافية لإنتاج سلع وخدمات ابتكارية. وسيشجّع تخفيض الرسوم المقترح استخدام نظام معاهدة البراءات ويعزز التنوع الجغرافي للطلبات بما يزيد من الطلب على خدمات معاهدة البراءات على الأجل المتوسط. ويتأشى ذلك تماماً مع مهمة الويبو. وفي الختام، دعا الوفد كل الدول الأعضاء إلى تأييد اقتراحه والمواقفة على مناقشته. وأضاف أن تنفيذ الاقتراح، بعد مراعاة كل مساهمات وآراء الدول الأعضاء، سيفضي إلى نظام خفض ذكي في الرسوم لفائدة المجتمع الدولي يعزز استخدام نظام البراءات ويكون خطوة عملية أولى في المناقشات المتعلقة بمرونة رسوم معاهدة البراءات. وشدد الوفد على أنه ينبغي تشجيع كل دولة عضو على عرض تجاربها وخبراتها وآرائها والمساهمة في المناقشات بحيث يتسنى إعداد اقتراح شامل يراعي آراء الجميع قدر الإمكان.

9. وأعرب وفد كوبا عن تأييده لاقتراح البرازيل بشأن تخفيض الرسوم على الجامعات.

10. وأشار وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى بند ناقشه الفريق العامل بعنوان "الطلبات الدولية المرتبطة بعقوبات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة" وأكد موقفه في ذلك الصدد. فأعلن أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ما انفكت ترفض قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن العقوبات المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قائلاً إنها غير حيادية ولا تقوم على أي أساس قانوني. وفي ضوء تحسن الظروف الدولية كثيراً نحو إحلال السلام في شبه الجزيرة الكورية وزيادة عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي تؤيد إنهاء العقوبات الصارمة التي يفرضها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وفضلاً عن ذلك، قال الوفد إن البراءات ليست مواد أو خدمات في حد ذاتها وإنما أداة تهدف إلى حماية الملكية الفكرية للأشخاص حصراً. ثم ذكّر الوفد بأن اجتماع الفريق العامل قد شدد على أنه ينبغي ألا تؤثر توصيات لجنة الخبراء سلباً في نظام معاهدة البراءات ومهمة الويبو إقامة نظام دولي فعال للملكية الفكرية؛ وأشار إلى أن بعض الوفود قد أعربت عن شواغلها بشأن تجاوز متطلبات عقوبات الأمم المتحدة. ومن هذا المنطلق، حث

الوفد مجدداً على عدم تطبيق عقوبات الأمم المتحدة في الويبو في مجال حماية الملكية الفكرية، بما في ذلك البراءات، تحت أي ظرف من الظروف وضرورة حذف البند المتعلق بالتوصيات غير القانونية ولا المنطقية من جدول أعمال الفريق العامل.

11. وأعرب وفد أوغندا عن تقديره للمدير العام للويبو والأمانة للأداء المتميز لنظام معاهدة البراءات. ويتعين إدخال تحسينات مستمر على النظام كي يحافظ على جودته ويواكب التحديات الجديدة والاحتياجات المتغيرة للمستخدمين. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن يكون النظام محفزاً ومدججاً للابتكار ويسر الانتفاع على كل المستخدمين المهمين ولا سيما ذوي الموارد المالية المحدودة. ومن ثم، أعرب الوفد عن إعجابه بالمناقشات الجارية بشأن تخفيضات الرسوم لبعض فئات المودعين في بلدان محددة ولا سيما البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. وأعرب الوفد عن إيمانه الشديد بأن تخفيض الرسوم على المودعين من الجامعات في أوغندا وفي العديد من البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً سيعزز استخدام النظام كثيراً. ويمكن للتخفيض أن يساهم كثيراً في الابتكار القائم على الجامعات في أوغندا. ورأى الوفد أن تخفيض الرسوم يمكن تعويضه بزيادة عدد الطلبات. وفيما يخص تطوير نظام معاهدة البراءات في المستقبل، أعلن الوفد منفتحة لفكرة إدخال التغييرات القانونية اللازمة لدعم تنفيذ التوصيات المتعلقة بالمساعدة التقنية في إطار خارطة طريق معاهدة البراءات وأجندة التنمية حرصاً على إلغاء الاختلافات بين عمليات البحث والفحص. ويستخدم فاحصو البراءات في أوغندا حالياً نتائج البحث الصادرة عن مكاتب أخرى بحسب الحالة وتماماً مع قانون الملكية الصناعية لعام 2014. ومكتب أوغندا لخدمات التسجيل مهتم بتلقي دعم فني بشأن أنظمة المساعدة في دخول المرحلة الوطنية وبشأن الخدمات الشبكية لمعاهدة البراءات من أجل تعزيز دوره كمكتب لتسلم الطلبات. وفي الختام، أكد الوفد التزامه بالاستمرار في تطوير نظام معاهدة البراءات واستخدامه.

12. إن جمعية اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات:

"1" أحاطت علماً بمضمون "تقرير عن الفريق العامل لمعاهدة التعاون بشأن البراءات" (الوثيقة PCT/A/50/1)؛

"2" ووافقت على عقد دورة للفريق العامل لمعاهدة التعاون بشأن البراءات، كما هو مبين في الفقرة 8 من تلك الوثيقة.

التعديلات المقترحة إدخالها على اللائحة التنفيذية لمعاهدة التعاون بشأن البراءات

13. استندت المناقشات إلى الوثيقة PCT/A/50/2.

14. وقدمت الأمانة تلك الوثيقة التي تتضمن التعديلات المقترحة على المادة 69 من اللائحة التنفيذية لمعاهدة التعاون بشأن البراءات. وقد ناقش الفريق العامل تلك التعديلات واتفق بالإجماع على توجيه توصية إلى الجمعية باعتماد الاقتراحات بصيغتها المقترحة. وتهدف التعديلات المقترحة، بصيغتها المبينة في المرفق الأول من الوثيقة، إلى زيادة المهلة المتاحة للحوار بين المودع والفحص خلال مرحلة الفحص التمهيدي الدولي. وستتيح تلك التعديلات لإدارة الفحص التمهيدي الدولي الشروع في الفحص التمهيدي الدولي فور تسليم كل الوثائق المطلوبة والرسوم دون الحاجة إلى انتظار انقضاء مهلة إيداع الطلب لأغراض الفحص التمهيدي الدولي.

15. وشدد وفد النمسا على الدور المحدد لبلاده في إطار معاهدة البراءات بفضل الخبرة الطويلة التي يتمتع بها مكتب النمسا للبراءات بصفة إدارة للبحث والفحص التمهيدي الدولي في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات. وكان العمل بصفة

إدارة دولية مفيداً للمودعين الذين يستخدمون مكتب النمسا للبراءات بصفة إدارة للبحث الدولي أو إدارة للفحص التمهيدي الدولي، وكذلك للمكتب نفسه حيث كان تقديم تلك الخدمات حافزاً على تحسين جودة نواتج البحث عن البراءات وفحصها. وحرصاً على خدمة مصالح الدوائر المستفيدة من نظام معاهدة البراءات، كُلف المكتب بإصدار تقارير البحث والفحص التمهيدي التي تقرر مصير طلب البراءة. ولا شك في أن القواعد والأحكام القانونية الوطنية المتعلقة بالبراءات هي المرجع النهائي عند البت في منح البراءة، ولكن في غالبية الحالات تبين أن تقييم الجودة والنشاط الابتكاري في الطلبات ذو أهمية بالغة. ومن ثم، أبدى الوفد اهتمامه الخاص بتطوير نظام معاهدة البراءات من أجل مواصلة خدمة مصالح المجتمع الدولي. وأضاف أن النمسا تمكنت من المشاركة بنشاط في مناقشات وأعمال الفريق العامل. ورُحِّب بالتعديلات المقترحة إدخالها على اللائحة التنفيذية لمعاهدة التعاون بشأن البراءات، بصيغتها الواردة في الوثيقة PCT/A/50/2 فضلاً عن التوصيات المتعلقة بالعمل المقبل للفريق العامل الواردة في الوثيقة PCT/A/50/1. وقال إن مكتب النمسا للبراءات راضٍ، بصفته إدارة للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات، عن قرار الفريق العامل تكليف المكتب الدولي بإعداد اقتراح تنظر فيه الجمعية بشأن اعتماد استمارة طلب لتعيين مكتب أو منظمة دولية حكومية بصفة إدارة للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي على النحو المبين في الوثيقة PCT/A/50/3. وفي الختام، أبدى الوفد تطلعه إلى أن يواصل مكتبه دوره شريكاً موثوقاً به لنظام معاهدة البراءات.

16. اعتمدت جمعية اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات التعديلات المقترحة إدخالها على اللائحة التنفيذية لمعاهدة التعاون بشأن البراءات والمبينة في المرفق الأول من الوثيقة PCT/A/50/2، وبدء النفاذ والترتيبات الانتقالية كما هو مبين في الفقرة 4 من الوثيقة نفسها.

استمارة طلب التعيين كإدارة للبحث الدولي وإدارة للفحص التمهيدي الدولي في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات

17. استندت المناقشات إلى الوثيقة PCT/A/50/3.

18. وقدمت الأمانة الوثيقة التي تتضمن اقتراحاً لاعتماد استمارة طلب يستخدمها كل مكتب أو منظمة دولية حكومية لتلمس التعيين بصفة إدارة للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات. وقد استندت الجمعية إلى نسخة سابقة من مشروع استمارة الطلب، الوارد في مرفق الوثيقة، عند النظر في طلب تعيين مكتب تركيا للبراءات والعلامات التجارية ومكتب الفلبين للملكية الفكرية بصفة إدارة للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي. وفضلاً عن ذلك، استخدمت العديد من إدارات البحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي الاستمارة في طلبات تمديد التعيين إبان الدورة التاسعة والأربعين للجمعية في عام 2017. وتقتصر الوثيقة أن تعتمد الجمعية قراراً بتعديل الفقرة (هـ) من التفاهم بشأن إجراءات تعيين الإدارات الدولية الذي اعتمده إبان دورتها السادسة والأربعين في عام 2015 من أجل إدراج مشروع استمارة الطلب في إجراء التعيين كإدارة دولية. وفضلاً عن ذلك، يحدد القرار إجراء تغيير استمارة الطلب في المستقبل.

19. اعتمدت جمعية اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات القرار المقترح الواردة في الفقرة 10 من الوثيقة PCT/A/50/3، المتعلق بإحداث استمارة طلب تعيين مكتب أو منظمة حكومية دولية كإدارة للبحث الدولي أو كإدارة للفحص التمهيدي في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات.

تعديل الاتفاق الخاص بعمل المفوضية الكندية للبراءات كإدارة للبحث الدولي وإدارة للفحص التمهيدي الدولي في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات

20. استندت المناقشات إلى الوثيقة PCT/A/50/4.

21. وقدّمت الأمانة الوثيقة بالإشارة إلى قرار الدورة التاسعة والأربعين للجمعية في عام 2017 تمديد تعيين كل إدارات البحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي حتى نهاية عام 2027. وذكرت بأن الجمعية قد وافقت في الدورة ذاتها على اتفاق جديد يتعلق بعمل المفوضية الكندية للبراءات بصفة إدارة للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي. وإذ لم تتمكن كندا من استكمال المسارات الوطنية اللازمة للتصديق على الاتفاق الجديد، وافقت الجمعية على تمديد الاتفاق القائم بين المفوضية الكندية للبراءات والمكتب الدولي حتى نهاية عام 2018 في انتظار استكمال الإجراءات اللازمة. وبعد الشروع في التصديق على الاتفاق الجديد في كندا، تبين أنه لن يتسنى استكمال إجراء التصديق على الاتفاق الجديد في نهاية عام 2018. فضلاً عن ذلك، اقتضت حكومة كندا تعديل بعض المسائل الإجرائية والرسمية في الاتفاق الذي وافقت عليه الجمعية العامة من أجل استكمال عملية التصديق. ومن ثم، دعت الوثيقة الجمعية إلى الموافقة على مشروع تعديل للاتفاق القائم بين المفوضية الكندية للبراءات والمكتب الدولي، كما ورد في المرفق الأول من الوثيقة، من أجل منح تمديد إضافي لمدة سنة واحدة إلى حين التصديق على الاتفاق الجديد. ودعت الجمعية أيضاً إلى الموافقة على التعديلات المقترحة إدخالها على الاتفاق الجديد الذي وافقت عليه الجمعية في عام 2017، وفقاً لما ورد في المرفق الثاني من الوثيقة.

22. إن جمعية اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات:

"1" وافقت على نص مشروع تعديل الاتفاق الخاص بعمل المفوضية الكندية للبراءات كإدارة للبحث الدولي وإدارة للفحص التمهيدي الدولي في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات، بصيغته المبينة في المرفق الأول من الوثيقة PCT/A/50/4؛

"2" ووافقت على التعديلات المقترحة إدخالها في الاتفاق الخاص بعمل المفوضية الكندية للبراءات كإدارة للبحث الدولي وإدارة للفحص التمهيدي الدولي، بصيغتها المبينة في المرفق الثاني من الوثيقة ذاتها.

[نهاية الوثيقة]